وكيل وزارة الداخلية اللواء د. قائد عاطفٍ في حوار مع «الأمناء»:

بدأنا من نقطة الصفر وصنعنا تحولا إداريا رغم التحديات

أجرى اللقاء: منير مصطفى وهاشم بحر

أكد اللـواء الدكتور قائـد عاطف صالح، وكيـل وزارة الداخلية لقطاع المـوارد البشرية والمالية، أن الوزارة نفذت سلسلة من الإصلاحات الهيكلية والإدارية التي سـاهمت في إرسـاء العمل المؤسـسي وتعزيز الانضباط الوظيفي، مشـيرًا إلى أن البطاقة الذكية شـكّلت خطوة اسـتراتيجية في القضاء على ظاهرة الازدواج الوظيفي وضمان انتظام الحضور الوظيفي.

تصحيـح المسـار الإداري وتفعيل العمل المؤسسي

في مستهل حديثه، رحّب اللواء قائد عاطف بفريـق «الأمناء»، مؤكـدًا حرصه على إيصال صورة واضحة للرأي العام حول الجهود المبذولة داخل الوزارة، وقال:

«منذ تولينا مهامنا، واجهنا تراكمات كبيرة من الأخطاء الإداريـة، أبرزها غياب الانضباط الوظيفي وتأخر صرف المرتبات. بدأنا بمعالجة هذه الإشـكاليات مـن خلال تفعيـل التدوير الوظيفي، وبدأنا ذلك بإعادة هيكلة قسم الموارد البشريـة، ما انعكس إيجابًا عـلى الأداء العام وسـاهم في خلق بيئة عمل مؤسسـية أكثر فاعلية».

وأشار إلى أن الوزارة شـددت على أهمية الالتزام بالدوام الرسـمي، واتخـذت إجراءات عملية لتصحيح الخلل السـابق، أبرزها إطلاق مشروع البطاقة الذكية الذي بلغت نسبة إنجازه 95%.

البطاقـة الذكيـة: الحـل لمعضلة الازدواج الوظيفي

وأوضح اللواء قائد عاطف أن البطاقة الذكية مثلت مشروعًا وطنيًا رائـدًا، حيث تعتمد على البصمة العشرية وبصمـة الوجه، مما يجعل من المستحيل تكرار التوظيف لشخص واحد في أكثر من جهة. وأضاف:

«البطاقـة الذكيـة سـاعدتنا في ضبط الحضور والانضباط، بالإضافة إلى أنها أصبحت أساسًـا لصرف المرتبات والاستحقاقات المالية، ونعمل حاليًا على ربطها بالبطاقة العسـكرية ضمن مشروع متكامـل لتحديث النظام المالي والإداري».

- وزارة المالية ورئاسة الحكومة لم تول اهتماما كافيا للوضع الأمني

- نعمل بإمكانيات محدودة وعلى الرئاسة أن تتحمل مسؤوليتها

- ضباط وأفراد يعملون بجهود ذاتية للحفاظ على الأمن

- نوجه نداء للرئاسة: دعم الأمن أولوية لا تحتمل التأجيل

- البطاقة الذكية أنهت الازدواج الوظيفي وعززت الانضباط المؤسسي

إصلاحات مالية وهيكلة متقدمة

وفي الجانـب المالي، أوضـح وكيل الوزارة أن العمل جار على ربط مرتبـات كافة الأفراد والضبـاط بًالرقـم الوطني، وإلـزام الجميع بالحصول عـلى البطاقة الذكية، لضمان صرف المرتبات عبر البنوك بطريقة شفافة ومنظمة.

«فتحنا حسـابات بنكية لجميع الموظفين، وهي خطـوة غير مسـبوقة على مسـتوى الوزارات، وأسـهمت في تحسـين الأداء المالي وربطه بالتحول الرقمي»، قال اللواء صالح.

تحديات مستمرة تتطلب دعمًا حقيقيًا

وحول أبـرز التحديات، أشـار اللواء قائد عاطف إلى أن الحرب خلّفت دمارًا واسـعًا طال البنية التحتية لوزارة الداخلية، مضيفًا:

«استلمنا الوزارة في ظروف صعبة، وعملنا على تأهيل مقرها في معسكر النصر بإمكانات محـدودة، رغم ضعف الدعم مـن وزارة المالية والحكومـة، ما جعـل الجهـاز الأمني يعمل بإمكانيات ذاتية».

وشـدد على أن استمرار هذا الوضع يتطلب تدخلًا مباشرًا ودعمًا فعليًا من رئاسـة الدولة لتمكين الوزارة من أداء مهامها.

رسائل هامة للجهات المعنية

وفي ختام اللقـاء، وجّه اللواء قائد عاطف صالح رسائل متعددة، داعيًا فيها جميع الأجهزة الرقابية والقضائيـة والأمنية إلى التعاون مع وزارة الداخلية في مكافحـة الجريمة وتعزيز الأمن، كما دعـا الجهات الخدمية لتحسـين خدمـات الميـاه والكهرباء لتفادي اسـتغلال الأزمات في زعزعة الاسـتقرار ودفع المواطن للخروج عن النظام والقانون.

الإخوان المسلمون وتفكيك الدولة العربية: مشروع تخريب لا بناء

الإخوان في اليمن: خطاب مزدوج وتحالفات متقلبة

الأمناء/متابعات:

منـذ انطلاق ما سـمي بـ«الربيع العربي» أواخر عـام 2010، بـرز دور جماعة الإخوان المسـلمين في العديد مـن الـدول العربية، لا بوصفها داعمة لتطلعات الشعوب نحو الحرية والديمقراطيـة، بل باعتبارها فاعلا سياسـيا يسـعى للانقضاض على الدول، واسـتغلال الفوضى للوصول إلى السلطة، ولو على حساب خراب الأوطان.

وقال المفكر والكاتب والخبير الاستراتيجي الإماراتي أ.د جمال سـند السويدي في تغريدة لـه على حسـابه في(إكس)»ظلـت جماعة الإخوان المسـلمين منذ تأسيسـها عام 1928 تسـعى للوصول إلى الحكم أو السلطة، وتتخذ من حديثها عن إقامة الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسـلامية في مختلف نواحي الحياة وسيلة لتحقيق هذا الهدف.»

في كل مـن تونس، مصر، ليبيا، سـوريا، واليمن، كانت الجماعة تعيد إنتاج نفسها داخل الحراك الشعبي، متدثرة بشعارات التغيير، بينما تخفي أجندة سلطوية ضيقة تنظر إلى السلطة كغاية تبرر الوسيلة، حتى وإن تمثلت الوسيلة في إشعال الحروب الأهلية، أو تفكيك مؤسسات الدولـة، أو التحالف مع قوى معادية للمصلحة الوطنية.

الإخوان في اليمن: خطاب مزدوج وتحالفات متقلبة

في اليمن، لعبت جماعة الإخوان، ممثلة بحـزب الإصلاح، دورا مثـيرا للجدل خلال مختلف مراحل الثورات. ففي بدايات الحراك الجنوبي منذ عـام 2007، وصف إعلاميو الجماعة حـراكي الجنـوب بـ»الشرذمة الانفصالية» و»عملاء إيـران»، ثم ما لبثوا أن بدلـوا خطابهم عندما تحرر الجنوب من مليشـيات الحوثي الإرهابية وتشكيل المجلس الانتقـالي الجنوبي الممثـل الشرعي لتطلعات الشـعب الجنوبي باسـتعادة الدولة الجنوبية في عـام 2017م وعودة الزخـم الجماهيري إلى الشـوارع، داعين إلى «الوحـدة الوطنية» و»التوافق الوطني»، في تبدل واضح يكشـف انتهازية المواقف لا ثبات المبادئ.

وقد أشـار الدكتور ياسر اليافعي، الكاتب والمحلل السـياسي المختص بالشـأن اليمني، إلى هذا التلـون في خطاب الجماعة، مؤكدًا أن مواقفهم تتغير بتغير الظروف السياسـية، لا انطلاقًا من قناعات راسـخة أو مشروع وطني متكامل. وأضاف أن هذا النهج الانتهازي يفضح جوهر الجماعة، ويؤكد أنها لا تؤمن بمفاهيم الشراكة أو البناء المشترك.

وعقب تحريـر المحافظـات الجنوبية من مليشـيات الحوثي عام 2015، ونتيجة لفقدان الجماعـة لنفوذها في تلـك المناطق، ظهرت مؤشرات واضحـة على وجودٍ تنسـيق بينها وبين الحوثيين، شـمل دعـمًا إعلاميًا وماديًا، في محاولة للانقلاب عـلى الحكومة الشرعية والتحالف العربي، مما يكشـف مدى استعداد الجماعة للتحالف مع أعداء الدولة حين تخسر مواقعها فيها.

مشروع تفكيكي عابر للحدود

ولا يقتصر تأثير الجماعـة التخريبي على اليمن فقط، بل يمتد ليشـمل معظم الدول التي نشطت فيها. من مصر إلى تونس، ومن سوريا إلى ليبيا ولبنان، كانت النتيجة واحدة: انقسام اجتماعـي، عنف سـياسي، تحريض طائفي، وتراجـع دور الدولة. حيثما حلّـت الجماعة، تفاقمت الأزمات وتعمّق الانقسام.

الناشط الحقوقي علي ناصر العولقي يؤكد هذه الرؤية، معتبرًا أن الإخوان ليسـوا مشروع دولة أو إصلاح، بل مشروع هدم ممنهج يختبئ وراء الشعارات الدينية.

وأوضـح أن الجماعة اسـتخدمت أدوات متعددة لبث الفتن وتأجيج الانقسـامات، بما في ذلك الإعلام، والمؤسسـات، وحتى الخطاب الديني، في محاولة لفرض إرادتها على الشعوب وتمزيق نسيجها الوطني.

وأضـاف العولقـي أن الجماعـة تمثـل خطـرًا حقيقيًا عـلى وحدة الصـف العربي، وأن اسـتمرارها في تسـخير الدين لأطماعها السـلطوية لا يؤدي إلا إلى مزيـد من التطرف والدمار وتآكل الثقة بين المواطن والدولة.